الفصل الرابع

دستور الاتحاد الفيدرالي الأمريكي

بانتهاء الثورة، وعقد الصلح مع البريطانيين وزوال سيطرتهم بات الأمريكيون أحراراً في أن يقيموا مجتمعاً جديداً وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها، وحسب ما تفرضه البيئة والأرض والظروف المحيطة بهم، فلم يكن الاستقلال عن إنجلترا هو كل ما حققته الثورة الأمريكية من آثار فقد، حيث كان لهذه الثورة آثاراً داخلية علي المجتمع الأمريكي أيضاً، فقد تغيرت الحياة

السياسية في الولايات الثلاثة عشر، حيث سعت كل ولاية منها إلي تكوين إدارة حكومية لنفسها، ففي أوائل عام ١٧٧٧ قامت احدي عشر ولاية بوضع دساتير جديدة لها وكان لكل من الفيلسوف البريطاني لوك، والفرنسي منتسكيو أثرهم في أفكار جديدة لدي واضعي ومعدلي الدساتير، ومن أبرز التغيرات الجديدة التي ظهرت في هذه الدساتير، ضمان حقوق الأفراد الطبيعية، ومن بينها حق المحاكمة بواسطة محلفين، ومنع الدولة من القيام بتفتيش الأفراد والبيوت دون إذن قضائي، وكذلك منع العقوبات الصارمة.

لقد كان المؤتمر الأمريكي الأول - الكونجرس - الذي عقد في العام ١٧٧٤ وكان يضم مندوبي مستعمرات في حالة حرب مع بريطانية. وكانت كل واحدة منها تنظر إلى نفسها كوحدة مستقلة وتنظر بكثير من الحظر إلى كل فكرة اتحادية. فقد عمل هذا المؤتمر حتى سنة ١٧٨١ بشكل هيئة عليا تتولى إدارة الحرب وتنسق التعاون بين الدول دون أن يكون لها صفة تمثيل الشعب الأمريكي. إلا أن بعض أعضائه ممن عرفوا ببعد النظر والحكمة والوطنية الصادقة عملوا بثبات على تحويل الكونجرس الأول إلى مؤسسة دائمة تعمل على توثيق التعاون بين الدول الأمريكية في السلم، وقد تولى ديكنسون يساعده عدد من أعضاء المؤتمر صياغة نظام جديد للحكم يكون هدفه:

- إنشاء الحكومات الحرة في الولايات وهي الحكومات التي تستند على أنظمة دستورية وتكون مهمتها توفير أسباب السعادة لأهل الولايات.

٢ - إنشاء الاتحاد الدائم الذي يجمع بين الولايات ويحفظ لكل ولاية منها في الوقت نفسه سيادتها وحريتها واستقلالها.

وفي سنة ١٧٧٧ أصبح هذا النظام جاهزا وعرض على الكونجرس إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب معارضة ولاية ماريلاند عليه ورفضها التوقيع عليه، ما لم توافق جميع الولايات الأخرى على اعتبار أراضي الغرب كلها ممتلكات عامة يقسمها الكونجرس إلى حكومات حرة مستقلة. وأمام إصرار ماريلاند على مطلبها ورفضها الموافقة على نظام الحكم المقترح قبلت جميع الدول التنازل عما لها من حقوق ومصالح في الغرب وجعلت الأراضي الواقعة بين جبال الآبلاش ونهر المسيسبي بمثابة ممتلكات عامة تشرف عليها الحكومة المركزية. وقد أدى موقف ماريلاند المتشدد هذا إلى تقوية السلطات المركزية في بدأ تكوينها وإلى خلق رباط دائم من المصالح يشد الدول إلى بعضها البعض ويشدها كلها إلى الكونجرس المركزي.

الاتحاد الأمريكي في سنة ١٧٨١:-

بعد موافقة جميع الدول تبنى الكونجرس نظام الحكم الجديد المقترح كما وافق على دستوره المعروف باسم "شروط الاتحاد التعاهدي" والذي يقضي بضم الدول الأمريكية في اتحاد يعرف باسم الدول الأمريكية المتحدة.

وبدا تحول الكونجرس الأمريكي الذي اجتمع في البداية بصفة مؤتمر للدول الأمريكية إلى نوع من الحكومة المركزية للدول الأمريكية المتحدة. ولما كان لا بد من إيجاد هيئة تنفيذية عليا فقد تولى كونجرس الدول الأمريكية نفسه هذه المهمة وكان يضم مندوبي الدول الثلاث عشر بنسبة ٢ على الأقل وسبعة على الأكثر لكل دولة حسب مساحتها، وعدد سكانها وكان المندوبون يتقاضون مرتباتهم من حكوماتهم.

وأثناء انفضاض الكونجرس كان يتولى أمر الاتحاد لجنة الدول المؤلفة عن مندوب واحدا لكل دولة. كانت تنحصر أعمالها بالمهمات والصلاحيات التي يعطيها إياها الكونجرس. وبما أن هذا الاتحاد كان يضم دولاً مستقلة ذات سيادة لكل منها مجلسها وحاكمها ودستورها فقد كان لكل منها صوت واحد في الكونجرس وكان لا بد من اجتماع الثلاث عشر مندوب لاتخاذ القرارات الهامة. أما في الشؤون العادية فكان يكفي ٩ أصوات وكانت صلاحيات الكونجرس تنحصر في حق إعلان الحرب والسلم وعقد المحالفات وإرسال واستقبال السفراء ومعالجة الأمور الخارجية وسك العملة والاستدانة والإنفاق، ولا يحق للحكومة المركزية فرض ضرائب، ولكنها يمكن أن تقترح ذلك علي الولايات، ولا يحق للحكومة المركزية فرض نظام التجنيد الإجباري، أو الإشراف علي التجارة. بيد أنه كان يحق له تأليف الجيوش وإنشاء وحدات الأسطول البحري وتسمية القائد الأعلى للأسطول وقبول مستعمرات جديدة في الاتحاد. ومن تعداد هذه الصلاحيات يتضح أن مهمة التحالف الأساسية كانت صيانة سلامة الدول وتنظيم العلاقات بين التحالف والدول الأجنبية أي أنها لا تتناول سوي قضايا الدفاع والتمثيل الخارجي.

ولم يكن للكونجرس أية صلة بالمواطنين. ذلك أنه كان يمارس سلطاته تحت سلطة الدول وبناء على قراراتها وليس مستقلا عنها فلم يكن له الحق بجباية الضرائب لتأمين مصروفاته بل إن الدول كانت تقدم له الأموال على سبيل الاشتراك بنفقاته ولمساعدته في القيام بوظائفه المقررة. أما مقرراته سواء أكانت متخذة بالإجماع أو بالأغلبية فإن أمر تنفيذها كان منوطا بالحكومات القائمة في الدول فقط فكل دولة على حدة وضمن حدودها تتولى تنفيذ مقررات الاتحاد دون أن تكون بيد الكونجرس الوسيلة لإرغامها على التنفيذ هذه القرارات.

وبصورة عامة لم يؤدي هذا التحالف إلى قيام دولة اتحادية منظمة وكل ما في الأمر أن الدول اتفقت فيما بينها على تنظيم مؤتمر دائم -

الكونجرس - فيما بينها يتولى تنظيم أمور محددة تتولى هي تنفيذها، باعتبارها الصلة بينه وبين الشعب الأمريكي.

لقد كانت هناك العديد من نقاط الضعف في الحكومة الكونفدرالية هذه وهي:

- أتضح بعد إعلان الدستور، أنه لا يمكن سريان أي تشريع جديد إلا بعد موافقة تسعة ولايات من بين الثلاثة عشر ولاية.
- كان إضافة أي بند للدستور الجديد تتطلب موافقة الثلاثة عشر ولاية.
- كما أن هذا الدستور لم يقر بمنصب رئيس واحد منتخب للحكومة المركزية، إنما كانت هناك لجنة من ثلاثة عشر عضو ـ لكل ولاية ممثل واحد ـ وكان ذلك عقبة في سبيل أي عمل تنفيذي يخص الولايات.

وقد أبرزت السنوات القليلة التي تلت وضع هذا التحالف موضع التنفيذ ضعف مواده واضطرابها كما أظهرت عدم تلبيته لحاجات البلاد وعدم قدرته على حل مشاكلها ومعضلاتها خاصة وأن العمل بمواد الاتحاد أوصلت البلاد إلى كارثة اقتصادية بسبب بقاء السيطرة على التجارة والتشريعات الجمركية بأيدي الدول.

لقد سنت المجالس التشريعية في بعض الولايات تشريعات جمركية أضرت بجارتها كما أن القيود المفروضة على التجارة بين الولايات كانت تخلق شعورا بالعداء بين السكان وظهرت في البلاد أنواع كثيرة من العملة تولت توزيعها الدول كما أن كثرة العملات الورقية والاختلاف بينها أدى إلى هبوط سريع من قيمتها.

وإلى جانب اضطراب الوضع الاقتصادي والمالي فإن عجز الكونجرس قد أدى إلى ظهور نزاعات كثيرة على الحدود. كما أن المحاكم في الدول كثيرا ما كانت تصدر أحكاما متناقضة وذلك بسبب عدم وجود سلطة قضائية عليا في البلاد. إذ أن الأمور القضائية كانت خارجة عن سلطات الكونجرس ومن اختصاص الدول.

وقد أدت هذه الأوضاع المتردية إلى انتشار التذمر بين الفلاحين الذين أخذوا منذ سنة ١٧٨٦ يطالبون بإصلاح الأنظمة الإدارية. وقد نظمت من أجل ذلك مؤتمرات شعبية كثيرة. وفي خريف سنة ١٧٨٦ قام الفلاحون في ولايات ماساشوسيتس باضطراب مسلح مما اضطر حكومة الولاية لاستعمال العنف لتفريقهم.

وكان الجميع يدركون تدهور سلطة الكونجرس خاصة وأن بعض الدول كانت قد أخذت تتجاهل وجوده تماما فتتفاوض مع دول أجنبية وتقيم علاقات دبلوماسية خاصة بها وتنشئ جيوشا وأساطيل خاصة بها.

ولم تكن أوساط الرأسمالية الناشئة وذات النفوذ القوي راضية عن تدهور الأوضاع السريع خاصة في المجال الاقتصادي. ذلك أن هذه الفئات كانت تري في الحدود القائمة بين الدول الأمريكية وما وضعته مجالس هذه الدول من قيود على حرية التجارة وما فرضته من رسوم جمركية مرتفعة في أكثر الأحيان، حاجزا أمام تطور التجارة الأمريكية ونمو الصناعة. ثم أن هذه القيود حدت من إمكانية الاستفادة من الآفاق الواسعة في الغرب. لذا أخذت الفئات الرأسمالية تحارب سياسة العزلة والانكماش التي تبناها أكثر رجال السياسة الأمريكيين حفاظا على نفوذهم وتعمل على توجيه المواطنين نحو المطالبة بحكومة مركزية أقوى وأشد فعالية.

وليس أدل على الدور الذي لعبته هذه الفئات في دفع البلاد نحو اتحاد قوى وأوثق من أن أغلبية المندوبين الذين حضروا مؤتمر فيلادلفيا الذي وضعت فيه نصوص الاتحاد الفيدرالي كانوا من فئة التجار وصانعي السفن وكبار المزارعين ومالكي العبيد. علي العموم فقد فتحت الأزمة الإمبريالية الطويلة التي سبقت انفصال أمريكا عن بريطانيا عام ١٧٧٦ الطريق أمام هذا الاكتشاف، حيث تركز الجدل بين المستوطنين خلالها حول كيف يتسنى لهيئات المستوطنات التشريعية سن القوانين الخاصة بها في الوقت الذي كان فيه البرلمان في إنجليزي يتحكم في كل الشئون التي تتعلق بالإمبراطورية البريطانية ككل، وبالرغم من ذلك فقد تبنت الحكومات الأمريكية المبكرة التي تشكلت إبان حقبة حرب الاستقلال النظرية القائمة علي عدم جواز تجزئة السيادة، فقد شهدت البلاد نوع لتجزئة السيادة عندما قبلت بالنظام الكونفدرالي الذي نص عليه أول دستور للبلاد عام ١٧٨٣، حيث كانت لكل ولاية أو مستوطنة سيادتها، وكانت الولايات تتعاون فيما بينها لمعالجة القضايا التي تهم البلاد ككل وفق ما كان يسمي آنذاك بـ رابطة الصداقة، وقد تبين بعد فترة وجيزة أن الشكل الكونفدرالي للحكم لم يكن مرضية، لأن الولايات عمدت إلي حرمان بعض مواطنيها من حرياتهم، ولأنها كشفت عن جانب من الخطورة تمثل في تغليب الولايات لمصالحها الخاصة من مواد النظام الكونفدرالي بعد أربع سنوات فقط من تطبيقه إلي الدعوة في العام ١٧٨٧ لعقد مؤتمر لمندوبي الولايات لصياغة دستور جديد للبلاد.
وقد ساعد علي ذلك الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة من جراء ضعف السلطة المركزية(ضعف الكونجرس) وهي:

- عجز الكونجرس عن اتخاذ أي إجراء لمنع الولايات من إصدار ورق النقد(البنكنوت)الذي لا يستند على رصيد من الذهب.
- عجز الكونجرس عن منع المنافسة التجارية بين الولايات، فقد كانت الولايات المتحدة تفرض ضرائب جمركية على متاجر بعضها بعضا، وترتب على ذلك تراجع كبير في حجم التجارة البينية بين الولايات في

الوقت الذي كانت فيه التجارة مع إنجلترا وفرنسا تتزايد بصورة كبيرة علي حساب التجارة المحلية.

- تدهور الصناعة المحلية بسبب عدم وجود تعريفة جمركية تحمي الصناعات المحلية الناشئة مما دفع العديد من أرباب الصناعة إلى غلق مصانعهم لعدم وجود تعريفة جمركية تمنع عنهم المنافسة الأجنبية.
- انتهزت أسبانيا فرصة ضعف الكونجرس فمنعت المراكب الأمريكية من استعمال نهر المسيسبي.
- كما شرع أمراء المغاربة وخصوصا طرابلس (في شمال إفريقية). يطالبون الأمريكيين بدفع مبالغ كبيرة من المال لقاء السماح بمرور مراكبهم وتأمينهم ضد أغارات القراصنة من المغاربة عليهم في البحر المتوسط.

- قام أحد ضباط الثورة السابقين بتزعم ثورة الأهالي الذين أرهقتهم الديون ،فأراد الاحتجاج ضد سياسة الدولة المالية التي جلبت الكساد وألحقت بالبلاد أفدح الأضرار فهاجموا مخازن أسلحة الحكومة الفيدرالية وعلى الرغم من القضاء على هذه الثورة فقد كان اشتعالها نذيرا للناس بالأخطار المحدقة بالبلاد ولقد حذر كثيرون من بينهم جورج واشنطن من الأخطار التي تهدد البلاد بسبب ضعف الحكومة المركزية ولذا نادي البعض بإعادة النظر في الدستور على أساس الرغبة في التوفيق بين الحرية والنظام في وضع يكفل التوازن بينهما ولذلك ظهرت المطالبة بإنشاء حكومة مركزية قوية على أساس توزيع السلطات بين الولايات(الأمة) وذلك على حد قول جورج واشنطن بوجوب أن يكون هناك مكان ما لسلطة عليا من أجل تنظيم الشؤون العامة التي تخص الجمهورية الائتلافية والتي بدونها لا يطول بنا هذا الائتلاف أو الاتحاد القائم.

مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ :-

في سنة ١٧٨٦ عقد في مدينة أنا بوليس مؤتمر اشتركت فيه ٥ دول أمريكية للنظر في نزاع على الملاحة في نهر الباوتوماك بين فرجينيا وماريلاند. ولم يعرض هذا النزاع بالطبع على الكونجرس لأنه كان قد وصل إلى مرحلة من الضعف لم يعد معها قادرا على القيام بأي دور إيجابي في حياة البلاد الأمريكية.

وخلال الاجتماع الأول تمكن الزعيم ألكسندر هاملتون من تحويل المؤتمر عن هدفه الأساسي وطرح قضية البلاد كلها. لقد صارح المجتمعين بأن الموقف في البلاد الأمريكية بات خطرا لدرجة أنه لا يمكن معالجته على يد مؤتمر صغير وأقنع المجتمعين بأن يطلبوا من جميع الدول تعيين ممثلين

عنها لوضع النصوص الضرورية التي تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسبا لحاجات هذا الاتحاد.

وفي ٢٥ أيار سنة ١٧٨٧ التقى في دار الحكومة في فيلادلفيا٥٥ مندوبا يمثلون اثنتي عشرة ولاية - امتنعت عن الاشتراك ميريلاند – وكان أكثر هؤلاء المندوبين من ذوي الخبرة في الشؤون العسكرية والقانونية وممن عملوا في حكومات المستعمرات. وقد اختار الجميع جورج واشنطن نظرا لنزاهته وسمعته الحسنة أثناء حرب الاستقلال رئيسا للمؤتمر ٠

ومنذ البداية تمكن زعماء أفذاذ من أمثال ماديسون وهاملتون والحاكم موريس من السيطرة على الأكثرية وتوجيه المؤتمر نحو تحقيق نظام حكومي جديد متجاهلين أن هدف المؤتمر الأساسي كان مراجعة بنود الاتحاد. ولذا فقد أقروا إلغاء شروط الاتحاد الكونفدرالي وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي على اختلاف سلالاتهم وجنسياتهم الأصلية ومصالحهم الاقتصادية.

إعداد الدستور الفيدرالي:-

وفي أثناء جلسات عمل المؤتمر التي كانت سرية واجه المؤتمرون صعوبات كثيرة في التوفيق بين مصالح الولايات المختلفة المتضاربة وخاصة في التوفيق بين حرص بعض الولايات على استقلالها والرغبة العامة في تقوية السلطة المركزية الاتحادية. وقد عرض المؤتمر مشروعين لدستور أمريكي يختلفان اختلافا جذريا وهما:-

١ - **مشروع فيرجينيا:** وقد قدم هذا الدستور ماديسون المعروف بأبي الدستور. ويمثل هذا المشروع مصالح الولايات الكبرى. لقد اقترح ماديسون شكلا حقيقيا لحكومة وطنية يتولى السلطة التشريعية فيها مجلسان. المجلس الأعلى وتمثل فيه الولايات بما يتناسب مع حجمها وثروتها وينتخب الشعب الأمريكي المجلس الآخر ٠ ويهدف مشروع فرجينيا في الأساس إلى الإقلال من سلطة مجالس الولايات وجعل المواطنين يمثلون في الكونجرس ويحكمون من قبله أيضا. وفي هذا تجاوز لسلطات الدول(الولايات).

٢ - **مشروع نيوجرسي :** وكان أكثر حذرا إذ أنه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة وسيطرتها على الكونجرس فيما إذا أقر مشروع فرجينيا لقد طالب مندوب نيوجيرسي بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات في التمثيل كما كان الوضع في شروط الاتحاد. على أن يمنح الكونجرس السلطة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة.

وعلى الرغم من تعارض المشروعين وتباعداهما فإن المجتمعين تمكنوا بعد اجتماعات طويلة وسلسلة من التنازلات والحلول الوسطي إلى

إيجاد أساس لاتفاق يقضي بأن يتآلف الكونجرس الجديد من مجلسين كما أرادت الولايات الكبرى على أن تمثل في المجلس الأعلى كل ولاية بعضوين مهما بلغ تعداد سكانها ومساحة أراضيها. أما في المجلس الآخر فالشعب ينتخب نوابه مباشرة وترسل كله ولاية عددا من النواب تتناسب مع عدد سكانها.

وقد واجهت المؤتمر عقبة أخرى لم يكن من السهل التغلب عليها ذلك أن مندوبي الولايات الجنوبية طالبوا بأن يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد نواب كل ولاية في مجلس الممثلين ما فيها من العبيد الأرقاء بالرغم من أن هذه الولايات لم تكن تعطيهم حق الاقتراع وذلك لزيادة ممثليها. وبعد نقاش طويل وتسويات عديدة أتفق المؤتمرون على أن يحسبوا ثلاث أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية وبذلك يزداد عدد ممثليها في المجلس.

ثم جرى بحث قضية تحديد صلاحيات كلا من الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول وقد وافق المؤتمرون على إعطاء السلطات الفيدرالية الصلاحيات الكبرى العائدة للمصالح المشتركة بين الدول الأعضاء كالضرائب التي عينها والنظام والأمن العام في الأراضي الأمريكية والدفاع عنها والشؤون الخارجية والاقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية. فالسلطات الحكومية الفيدرالية إذا محددة في المجالات المذكورة أعلاه بينما بقيت سلطات الدول ضمن أراضيها عامة بمعنى أن لها الحق والحرية في ممارسة كل الصلاحيات والشؤون التي لا ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفيدرالية وكل واحدة من الدول الأمريكية حرة في اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها وهى لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها.

وقد تم الاتفاق أيضا على جعل الدستور الأمريكي المقترح قابلا للتعديل ضمن شروط محددة. وقد دخل عليه بالفعل منذ وضعه موضع التنفيذ حتى الآن حوالي ٢٢ تعديل اقتضتها ضرورات تطور الحياة الأمريكية.

وأخيرا جرى الاتفاق على شكل الحكومة الفيدرالية فأقر المؤتمرون أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصله هي:-

١ - السلطة التنفيذية:-

لقد أقر الدستور الأمريكي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بكاملها. وهو مسئول فقط أمام الشعب الأمريكي وليس أمام البرلمان كما هي الحالة في الأنظمة الديموقراطية. إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونجرس إذا اقترف جرائم عظمى. ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة مندوبين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة. فكل ولاية يحق لها أن تنتخب عددا

من المندوبين يتساوى مع عدد ممثليها في مجلسي الكونجرس ويجري هذا الانتخاب حكما في أول اثنين من شهر تشرين ثاني وترسل كل ولاية نتيجة الانتخابات فيها إلى رئيس الكونجرس الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يتولى جمع الأصوات، والمرشح الذي ينال أكبر عدد من أصوات المرشحين الثانويين يكون هو الفائز شرط أن يحرز أكثر من نصف عدد المندوبين الثانويين الفائزين يكون هو رئيس الولايات المتحدة.

ومدة ولاية الرئيس ونائبه هي أربع سنوات يمكن تجديدها وفي حال وفاة الرئيس أو انقطاعه لسبب ما عن ممارسة سلطاته يحل نائبه مكانه حكما ويكمل مدته وإذا توفى نائب الرئيس أو استقال حل مكانه رئيس مجلس الممثلين.

أما سلطات الرئيس فهي واسعة جدا فهو الذي يمارس صلاحيات السيادة وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، وهو الذي يعقد المعاهدات مع البلدان الأجنبية شرط أن يوافق عليها ثلثي مجلس الشيوخ، وكذلك يستقبل السفراء ويعين قضاة المحكمة العليا، وكبار موظفي الاتحاد، بموافقة مجلس الشيوخ، وهو الذي يطبق القوانين وينفذها وله أن يرفض مشروعات القوانين التي يجيزها الكونجرس، ولكن إذا قررها الكونجرس مرة ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء صارت نافذة.

ويساعد الرئيس موظفون إداريون يعينهم هو بعد موافقة الكونجرس ويكونون مسئولين تجاهه وحده ولا يحضرون جلسات الكونجرس لأنهم غير مسئولين أمامه. ويسمى هؤلاء ناظر أو سكرتير ومنهم ناظر الشؤون الخارجية وناظر المالية وناظر الحربية والمدعي العام. ويشكل هؤلاء مجلسا يساعد الرئيس في أعماله دون أن تكون قراراته ملزمة للرئيس. ويسمى هذا المجلس *cabinet*.

أما نائب الرئيس فدوره محدد بموجب الدستور فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس إذا توقف عن ممارسة سلطاته.

أما في مجالات التشريع فبالرغم من أن الدستور يجعل وضع القوانين من حق الكونجرس وحده إلا أن العادة جرت أن يتمني الرئيس على الكونجرس صياغة قانون ما إذا وجد ضرورة لذلك كما أن للرئيس الحق في أن يعيد للكونجرس أي قانون يرسل إليه ليوقعوه فإذا أصر الكونجرس بأغلبية ثلثيه على القانون المعاد فعلى الرئيس قبوله كما أن على الرئيس أن يكون أمينا على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

٢- السلطة التشريعية:-

إن السلطة التشريعية بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكي منوطة بمجلس الكونجرس الذي يتآلف من مجلسين:-

أ - **مجلس الممثلين:**

ويتألف من نواب ينتخبهم جميع المواطنين الأمريكيين الذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة وبنسبة نائب ١ لكل ٣٠٠٠٠ مواطن. وبذا تتمثل كل ولاية بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها. أما شروط الانتخاب فتحددها كل دولة وحدها شرط أن تراعى فيها المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور وهي المساواة التامة بين المواطنين. ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر، وأن يكون أمريكيا منذ سبع سنوات على الأقل، ومدة هذا المجلس سنتان فقط.

ب - مجلس الشيوخ:-

إذا كان مجلس الممثلين يمثل عامة الشعب الأمريكي فإن مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الأمريكية فلكل ولاية أن تمثل فيه بمندوبين مهما كان عدد سكانها ومساحتها وبذا فإن الولايات تتساوى في التمثيل والنفوذ داخل هذا المجلس. وقد جاءت هذه المساواة من جهة للمحافظة على حقوق الولايات الكبرى على الكونجرس من ناحية ثانية للحول دون الاتجاه نحو حكومة موحدة. وكان الشيوخ حتى سنة١٩١٣ ينتخبون من قبل مجالس الولايات ولكن بعد التعديل الذي أدخل على الدستور الأمريكي في السنة المذكورة صار الشيوخ ينتخبون من قبل الشعب مباشرة. والشروط المفروض توافرها في المرشح لعضوية مجلس الشيوخ، ويفترض في المرشح لدخول مجلس الشيوخ أن لا يقل عمره عن ٣٠ سنة وأن يكون أمريكيا منذ تسع سنوات على الأقل.

ومدة ولاية الشيخ (السنتور)هي ست سنوات ويجري انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مرة كل سنتين وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار في سياسة المجلس وأعماله ويرأس هذا المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة.

ويتكون من المجلسين ما يعرف بالكونجرس، ويصبح بصفته الهيئة التشريعية العليا في الحكومة الاتحادية، وتتمثل سلطته في سن القوانين في المجالات التي تتعلق بالنواحي الوطنية والسياسية الخارجية. ومن صلاحياته الهامة فرض الضرائب وجبايتها وعقد القروض باسم الحكومة الاتحادية وتسديد الدين العام وصك العملة وحمايتها وحماية الأسهم وتحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية وتأسيس مكاتب البريد والعمل على تقدم الفنون والعلوم وإصدار قوانين الجنسية.

وللكونجرس صلاحيات واسعة في شؤون الدفاع وإعلان الحرب وتشكيل الجيوش والمحالفات العسكرية. وله أيضا حق قبول دول جديدة في الاتحاد. كما أعطى الدستور السلطة التشريعية حق محاكمة الرئيس إذا أخل بالدستور وإقالته من منصبه إذا لزم الأمر.

٣ - السلطة القضائية:-

وتمارس السلطة القضائية في الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الأمريكي المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأدنى التي يعينها الكونجرس وتتألف المحكمة العليا من رئيس و٨ قضاة آخرون يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ. ويتوخى الرئيس عادة في اختياره لقضاة هذه المحكمة أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان، ويعين هؤلاء لمدى الحياة مقابل مرتبات ضخمة.

وتنظر هذه المحكمة في النزاعات الناشبة بين الولايات الأمريكية وفي الدعاوى المقامة على الحكومة الاتحادية من قبل الولايات أو الأفراد وبصورة عامة تنظر في جميع الدعاوى التي تطبق عليها القوانين الاتحادية ٠ وأهم صلاحيات المحكمة المذكورة هي:

- المحافظة على ضوابط الدستور التي تحدد حرية الأفراد والسلطة الحكومة.
- الفصل في المنازعات بين الكونجرس ورئيس الجمهورية أو بين الولايات بعضها ببعض.
- لها سلطة الحكم النهائي على دستورية القوانين التي يسنها الكونجرس أو مجالس الولايات.

وتأتي بعد المحكمة العليا المحاكم الفيدرالية الموزعة في جميع أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

وقد لعبت المحكمة العليا في زمن الرئيس مونرو والرؤساء الذين سبقوه منذ بدأ القرن التاسع عشر دورا بارزا في إيجاد الأسس القانونية المؤدية إلى تثبيت دعائم الحكم المركزي. ذلك أن قاضي القضاة مارشال الذي تسلم رئاسة المحكمة المذكورة منذ سنة ١٨٠١ واستمر فيها حتى سنة ١٨٣٥ عمل طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفيدراليين. لقد فصل خلال مدة رئاسته الطويلة في عدد كبير من القضايا التي تتضمن مسائل دستورية. ولم ينحرف أبدا في قراراته عن المبدأ الأساسي الذي آمن به هو سيادة الحكومة الفيدرالية، كما أنه صرح في إحدى القضايا سنة ١٨١٩ بأن الدستور يعطي الحكومة ضمنا سلطات أخرى بالإضافة إلى تلك السلطات التي يقرها الدستور. وبهذه القرارات ساهم مارشال في جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية قوة حية فعالة.

إقرار دستور سنة ١٧٨٩:-

في يناير سنة ١٧٨٩ أي بعد عمل شاق مضن طيلة صيف ذلك العام أمكن تذليل جميع العقبات وتوصل المؤتمرون إلى صياغة دستور جديد للبلاد الأمريكية يقيم حكومة فيدرالية قوية دون أن يقضي على كيانات الدول

واستقلالها. وفي اليوم السابع عشر من الشهر المذكور وقع جميع المندوبين وثيقة الدستور الجديد الذي يعود الفضل الأكبر في وضع نصوصه إلى ماديسون الذي يعرف في التاريخ الأمريكي بأبي الدستور. وبقى على هؤلاء المندوبين أن يعملوا على جعل دولتهم تقر هذا الدستور في أقرب فرصة ممكنة. إذ لم يكن بالإمكان وضعه موضع التنفيذ إلا إذا أقرته تسع دول على الأقل.

وكان على كل ولاية أن تعقد مؤتمرا خاصا لإقرار الدستور الجديد بدلا من المجالس التشريعية التي كانت في أكثرها معادية لنصوصه. وكانت أولى الدول التي أقرته بنسلفانيا حيث تمكن أنصار الدستور أو الفيدراليون وهو الاسم الذي أطلق عليهم آنذاك من الحصول بسرعة كبيرة على قرار بالموافقة عليه. ثم تلتها ماساشوسيتس حيث أقر بأغلبية ضئيلة. وأمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والانتقادات الكثيرة الموجهة إليه وخاصة بأنه لا ينص على ضمان الحريات الأساسية للمواطن فقد قام الزعماء الفيدراليون من أمثال هاملتون ماديسون وواشنطن بحملة إعلامية واسعة لشرح أهداف الدستور وتبديد شكوك معارضيه أو الإشارة للفوائد الجمة التي يمكن أن يؤديها للبلاد. وقد أعطت هذه الحملة نتائج طيبة إذ بلغ عدد الدول التي أقرته في حزيران سنة ١٧٨٨ تسعة وهو الرقم الضروري لإقراره نهائيا. إلا أن دولتين كبيرتين هما فرجينيا ونيويورك لم تتوصلا لإقراره بسبب قوة أخصامه هناك وأخيرا وبفضل تحالف كبار المزارعين في شرق فرجينيا وسكان الحدود أمكن إقرار الدستور في هذه الدولة بأغلبية ضئيلة.

أما في نيويورك فقد كان على ألكسندر هاملتون أن يبذل جهودا جبارة لإقناع الدولة المذكورة بالموافقة على الدستور الجديد ولم توفق إلا بعد أن هددت مدينة نيويورك بالانفصال والانضمام للاتحاد منفردة. وأخيرا وافقت ولاية نيويورك على الدستور الجديد وبذا بلغ عدد الدول المؤيدة له ١١ ولم تلبث ولاية كارولينا الشمالية أن انصاعت لرغبات الأكثرية .

أما ولاية روديلاند التي كانت منذ البداية معارضة للفكرة الاتحادية فلم تحضر مؤتمر فيلادليفيا ولم تفكر في دعوة مؤتمر لمواطنيها لبحث الدستور الجديد فإنها لم تلبث أن استسلمت لمشيئة الأكثرية بعد أن هددتها الدول الأخرى بأن تعاملها كدولة أجنبية واضعة التعريفات على بضائعها.

وبالرغم من كثرة المعارضين للدستور الجديد‘ ولما أقره من تحديد صلاحيات الدول فإن البلاد استقبلت تصديقه النهائي بفرح عظيم. ولوضع الدستور موضع التنفيذ كان لا بد من انتخاب رئيس للحكومة الفيدرالية. فاتخذ الكونجرس التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كما أعلن أن الحكومة التي نص عليها الدستور الجديد ستبدأ عملها في ٤ آذار(مارس) سنة ١٧٨٩ ولم يكن أمام الأمريكيين لتسلم هذا المنصب الرفيع من هو أفضل من جورج واشنطن الذي اختير بالإجماع على

الرغم أنه لم يكن يطمع بهذا المنصب وكان يفضل متابعة حياته كمزارع في فرجينيا وفي ٣٠ أبريل سنة ١٧٨٩ جرى تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية وأقسم يمين الولاء للدستور الأمريكي. وانتخب جون آدامز من ولاية ماساشوسيتس كنائب للرئيس كما اختيرت مدينة نيويورك لتكون عاصمة للاتحاد.

تعديلات الدستور:-

كان الفيدراليون يدركون أنه رغم انتصارهم في كل الدول فإن فئة كبيرة من الأمريكيين كانت لا تزال معادية للدستور الجديد بصورة خاصة بسبب إهماله لقضية الحقوق الأساسية للمواطن كحرية القول والعبادة والنشر كما أن بعض الدول كانت لا تزال خائفة على استقلالها ولذا فقد تبنى الكونجرس في سنة ١٧٨٩ عشرة تعديلات ٨ منها تهدف إلى ضمان الحقوق الفردية والملكية الخاصة. والاثنان الباقيان يهدفان لضمان حقوق السيادة الداخلية للدول ضد تدخلات الدولة الاتحادية.

ثم صدرت تعديلات كثيرة بعد ذلك بلغ تعدادها حتى الآن ٢٢ تعديل وكأن أخرها التعديل الذي أقر سنة١٩٤٧ والذي يمنع تجديد انتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرة واحدة٠

هكذا ظهر إلي الوجود النظام الفيدرالي الأمريكي، وبموجبه، كانت الحكومة القومية ومقرها واشنطن وكانت قوانينها بموجب ذلك النظام تطبق علي أي فرد يعيش داخل حدود البلاد، أما قوانين كل حكومات الولايات الثلاثة عشر فتطبق بموجب الدستور الأمريكي فقط علي الناس المقيمين في تلك الولاية، وإذا كان هذا الدستور يحرم علي الكونجرس إلغاء ولاية فإنه لا يجيز لأية ولاية أن تتولي أياً من الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة الفيدرالية وحدها، ومن هنا نقول أن الدستور الأمريكي هو مصدر السلطات لكل من الحكومة القومية (الفيدرالية) وحكومات الولايات،لأنه يعتبر الوثيقة التي تعكس إرادة الشعب الأمريكي التي تشكل السلطة العليا في أي نظام ديمقراطي

وخلاصة القول أن الأمريكيين نجحوا نتيجة لثورتهم في أن. يقيموا دولتهم علي أساس النظام الجمهوري الديمقراطي. وكانوا بذلك أول شعب يأخذ بهذا النظام في العصر الحديث علي أساس دستور مكتوب يقوم علي المبادئ الآتية:

- أن يكون الشعب مصدر جميع السلطات وله حق تعديل الدستور
- أن توزع السلطة بين الحكومة الاتحادية "الفيدرالية" وحكومات الولايات.
- أن تقسم سلطة الحكومة إلي أقسام رئيسية هي:

السلطة التشريعية "الكونجرس"
والسلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية والوزراء"
والسلطة القضائية "المحاكم".

- أن يكون من اختصاص الكونجرس تشريع القوانين ومن اختصاص الرئيس تنفيذها. وأن تقوم المحاكم برعاية احترام القانون والدستور.
- مراقبة الموظفين وحماية حقوق الأفراد.

وهكذا وضع دستور عام للبلاد في سبتمبر سنة ١٨٧٩م. في الوقت الذي وضعت فيه كل ولاية الدستور الخاص بها. وبمقتضي ذلك الدستور قامت جمهورية رئاسية ذات حكومة اتحادية وطنية دون أن تقلل من أهمية الولايات وحريتها في وضع الأنظمة الخاصة بها، وأصبح من أهم اختصاصات الحكومة المركزية: حق سك النقود، وتنظيم التجارة، وإعلان الحرب، وعقد الصلح، وما يتبع ذلك خاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع.

بيد أن الولايات أصبح من حق حكوماتها سلطة الأمن الداخلي (الشرطة)، والتشريع الخاص بالمصانع والعمل، ووضع القوانين المدنية والجنائية اللازمة لها، والإشراف علي التربية والتعليم، وعلي صحة الشعب ورخائه وغير ذلك من السلطات المتصلة بالحياة فيها.

ولقد أدخلت العديد من التعديلات على هذا الدستور في أول اجتماع عقده كونجرس الولايات المتحدة ١٧٨٩ وقد صدرت هذه التعديلات بعد تصديق الهيئات التشريعية في الولايات عليها فيما يعرف باسم(وثيقة حقوق الشعب)ونصت على:

حرية الأديان والعبادة والكلام والصحافة والاجتماعات السلمية.
السمح بإنشاء حرس وطني منظم في كل ولاية حرة للمحافظة على الأمن.
تقرر تأمين الناس على حرياتهم وأرواحهم وأملاكهم ومقتنياتهم وامتناع المصادرة أو التفتيش.
تقرر النص على الإجراءات التي تكفل عدالة القضاء عند تقديم الناس للمحاكمة. هكذا أخذ الدستور الأمريكي يتبلور نحو حرية الأفراد وحمايتهم من تعدي السلطة المفرطة، وعدم محاكمتهم إلا بموجب قوانين محددة وكل ذلك أوجد مجتمعاً جديداً تسوده الحرية إلي حداً كبير.